العرب
الإثنين 2020/01/06
السنة 42 العدد 11578

النهضة تناقض نفسها بانتقاد الجملي ودعم حكومته

الخط الداعم للغنوشي داخل الحركة يدفع لإقصاء معارضيه

ناقضت حركة النهضة التونسية نفسها بانتقاد تشكيل حكومة الجملي، فيما أعلنت رسميا دعمها له، وهو تناقض يفضح مساعيها للإيحاء للرأي العام بأن حكومة الجملي ليست حكومة النهضة كما تقول الأصوات المنتقدة لها، فيما يكشف تناقض الحركة حجم الخلافات الداخلية التي تعاني منها والتي تتزايد مع اقتراب مؤتمرها العام.

تونس – كشف موقف حركة النهضة التونسية من حكومة الكفاءات التي أعلنها رئيس الحكومة المكلف حبيب الجملي، عن تناقض تتخبط فيه الحركة فبينما انتقدت الحركة تشكيلة فريق الجملي، أعلنت رسميا عن دعمها له خلال جلسة منح الثقة المرتقبة بالبرلمان، الجمعة القادم.

وأكدت حركة النهضة، الأحد، عن دعمها حكومة الحبيب الجملي المقترحة، داعية إلى إجراء تعديلات عليها، وذلك بعد أن انتقدت مسار المشاورات وتحفظها على "حكومة كفاءات"، في خطوة توحي بأن الحركة أرادت افتعال أزمة مع الجملي لإيهام الرأي العام برفضها الحكومة، في حال كان مصيرها الفشل في إدارة الملفات الشائكة التي تنتظرها خاصة على المستويين؛ الاقتصادي والاجتماعي.

وتريد الحركة النأي بنفسها من تهم الفشل إضافةإلى إيهام الرأي العام بأنه لا صحة للادعاءات التي تشكك في استقلالية الجملي، بعد أن تعالت أصوات تنتقد اختيار أسماء عرفت بقربها من النهضة، حيث نالت مناصب وزارية في فترة وجودها على رأس الحكم بين 2011 و2014.

منذر ثابت

حكومة الجملي تخدم مصلحة راشد الغنوشي في الحكم

وقال رئيس مجلس شورى الحركة، عبدالكريم الهاروني، في مؤتمر صحافي في اختتام الدورة الـ35 للمجلس، إن "هناك شبه إجماع داخل مجلس الشورى لدعم الحكومة، وندعو كتلة النهضة ومختلف الكتل للتصويت لها ودعمها من أجل المصلحة الوطنية وعلى أساس برنامج واضح".

وأكد الهاروني وجود تحفظات على بعض الشخصيات المقترحة في الحكومة (دون أن يسميها)، داعيا رئيس الحكومة المكلف إلى "إجراء تعديلات ضرورية في إطار احترام القانون والدستور".

وأضاف "ندعو رئيس الحكومة إلى تكثيف المشاورات مع الكتل والأحزاب لمزيد الدعم السياسي لهذه الحكومة، حتى تتمكن من الدخول في مرحلة الإنجاز بعد مسار ديمقراطي صعب".

ويرى مراقبون أن النهضة وقعت في مفارقة بين تحفظها على قائمة الحكومة الجديدة، فيما تتجه للتصويت عليها وتحشد الدعم لها، وهو ما فسر بأنه مناورة أخرى للحركة للجم الأصوات المعارضة ولقطع الطريق أمام سيناريو حكومة الرئيس في حال فشل الجملي الذي اختارته لهذا المنصب وكلفته بهذه المهمة.

وحسب الفصل الـ89 من الدستور التونسي وعند تجاوز الأجل المحدّد دون تكوين الحكومة، أو في حالة عدم الحصول على ثقة مجلس نواب الشعب، يقوم رئيس الجمهورية في أجل عشرة أيام بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر من أجل تكوين حكومة في أجل أقصاه شهر.

ويعتقد هؤلاء أن الحركة لا خيار أمامها غير دعم الجملي، ولن تسمح بإضعافها في المشهد السياسي فيما تشير استطلاعات الرأي المحلية إلى تراجع شعبيتها لصالح الأحزاب المحسوبة على الثورة وأخرى عرفت بدعمها للنظام السابق وهو الحزب الدستوري الحر.

النهضة تسعى إلى الحكم تحت واجهة «حكومة كفاءات»

وعلى الرغم من إعلان بعض قيادات الحركة صراحة عدم رضاها على أداء الجملي، حيث إنه حاول الإصغاء لجميع الأطراف السياسية، رافضا خاصة في مشاورات الربع الساعة الأخير الرضوخ لضغوطها، بتشكيل حكومة كفاءات محزبة، وتعيين أسماء محسوبة عليها، إلا أن حكومة الكفاءات تتسق ومصالحها وتسمح لها أن تبقى في واجهة الحكم.

وتناور الحركة بالإيحاء بأن حكومة الجملي ليست حكومتها، لمواجهة الانتقادات التي طالت استقلالية هذه الحكومة، إضافة إلى التشكيك في مدى نجاعتها في تجاوز التحديات التي تقف أمام الديمقراطية الناشئة.

وسبق أن تعرض الجملي (60 عاما) لانتقادات حادة، لكونه كان كاتب الدولة السابق لدى وزير الفلاحة (2014–2011) وشارك في حكومتين سابقتين بقيادة النهضة ككنوقراط مستقلّ.

ويعكس التناقض الذي وقعت فيه النهضة حجم الخلافات الداخلية التي زادت حدة مع مستجدات المشاورات الحكومية، حسب مراقبين.

وقال منذر ثابت المحلل السياسي التونسي لـ"العرب" إن "اختيار النهضة دعم الجملي هو اتجاه يستجيب تكتيكيا لحسابات داخل الحركة وفي علاقة بمؤتمرها القادم المزمع إجراؤه في مايو القادم".

وشرح ثابت بالقول "هناك صراع علني داخل الحركة بين تيار يتزعمه القيادي بالحركة عبداللطيف المكي الذي يدعو إلى تجديد الحركة وتنحية راشد الغنوشي، وبين آخر يدعم زعيم الحركة وتوجهاته ورؤيته للحكم".

وكانت أحزاب اتهمت حركة النهضة بالمناورة في ما يتعلق بتشكيل الحكومة نتيجة الخلافات الداخلية التي تعصف بها، والتي عطلت تشكيل حكومة جديدة.

وانعكست هذه الخلافات على مشاورات تشكيل الحكومة حيث انقسمت الحركة مرة أخرى إلى شقين، أحدهما يدفع نحو تشكيل حكومة مع الأحزاب المحسوبة على الثورة، من بينها التيار الديمقراطي وحركة الشعب، والشق الآخر يريد التحالف مع قلب تونس.

وتابع ثابت "في هذا السياق فإن حكومة الجملي تخدم مصلحة راشد الغنوشي بما أنه سيستبعد الجناح الراديكالي الذي دعا إلى تشكيل ما اصطلح عليه حكومة خط الثورة وبالتالي عدم السماح للمعارضة بتشكيل مركز قوة من خلال التموقع في الحكومة".

واستنتج ثابت "في تقدير النهضة الوضع صعب داخليا وإقليميا بناء على ذلك تريد مواصلة الحكم من خلال واجهة حكومة الكفاءات". لافتا إلى أن "الحركة تريد أيضا القطع مع سيناريو حكومة الرئيس".

وأعلن رئيس الحكومة التونسي المكلف الحبيب الجملي، الخميس، عن تشكيلة حكومته التي تضم 28 وزيرا و14 كاتب دولة، فيما تتكوّن حكومة تصريف الأعمال الحالية برئاسة يوسف الشاهد من 30 وزيرا و10 كتاب دولة.

السعودية والبحرين تدينان إرسال تركيا قوات إلى ليبيا

الرياض – أدانت السعودية، الأحد، موافقة البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا دعماً لحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، معتبرة أنه "تصعيد يشكل تهديدا للأمن الإقليمي والعربي"، بحسب وكالة الأنباء السعودية الرسمية.

وكان البرلمان التركي قد وافق، الخميس، على مذكرة الرئيس رجب طيب أردوغان التي تتيح إرسال قوات عسكرية لدعم حكومة السراج في طرابلس في مواجهة جهود الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الذي يخوض منذ أبريل الماضي معركة لتحرير طرابلس من الإرهاب وفوضى الميليشيات.

وقالت وزارة الخارجية السعودية في بيان نشرته الوكالة الرسمية "تندد المملكة بموافقة البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا".

وبحسب البيان فإن "هذا التصعيد التركي يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في ليبيا وتهديداً للأمن العربي والأمن الإقليمي (...) كونه تدخلاً في الشأن الداخلي لدولة عربية في مخالفة سافرة للمبادئ والمواثيق الدولية".

بدورها أدانت مملكة البحرين قرار تركيا إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا.

وأكدت وزارة خارجية مملكة البحرين في بيان أوردته وكالة الأنباء البحرينية الأحد، أن هذا القرار يعد تدخلا مرفوضا في الشأن الداخلي لدولة ليبيا وانتهاكا لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومخالفا للموقف العربي الذي تبناه مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 31 ديسمبر 2019، ويعرقل الجهود الهادفة لإعادة السلام والاستقرار في جميع أنحاء ليبيا.

وطالبت الوزارة المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته في مواجهة هذا التطور الذي يحمل تهديدا للأمن القومي العربي والمنطقة بأسرها، مؤكدة على ضرورة دعم كافة المساعي الرامية إلى القضاء على الإرهاب وردع كافة التنظيمات الإرهابية في ليبيا ودعم الجهود الدولية الساعية لتسوية شاملة واستعادة الدولة الوطنية ومؤسساتها القادرة على القيام بدورها في تحقيق التنمية والرخاء للشعب الليبي.

وتقول السلطات التركية إنّها تتحرك استناداً إلى طلب دعم تلقته من حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، كمحاولة لإضفاء الشرعية على تدخلها العسكري في ليبيا.

وفي تصاعد للمواقف الدولية في الملف الليبي في أعقاب التدخل العسكري التركي، حذّر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الجمعة، أنقرة، من دون أن يسمّيها، من مغبة إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا، معتبراً أنّ "أيّ دعم أجنبي للأطراف المتحاربة في ليبيا لن يؤدّي إلا إلى تعميق الصراع".

كما أعرب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، عن قلقه العميق إزاء تدهور الوضع في ليبيا واستمرار معاناة الشعب الليبي.

التصعيد التركي يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في ليبيا وتهديداً للأمن العربي، كونه تدخلاً في الشأن الداخلي لدولة عربية

وقال إنّ "التهديدات العديدة للتدخل السياسي والعسكري في الشؤون الداخلية لليبيا، تزيد خطر اندلاع مواجهة لا تمت دوافعها بصلة للمصالح الأساسية للشعب الليبي وتطلعاته إلى الحرية والسلام والديمقراطية والتنمية".

أما على صعيد داخلي فقد تعالت أصوات الليبيين بأنهم ضاقوا ذرعا من سياسات حكومة الوفاق واصطفافها مع تركيا دون اكتراث لعواقب هذه الخطوة على أمن واستقرار البلاد.

وصوّت البرلمان الليبي في جلسة طارئة عقدها في شرق البلاد السبت، على قطع العلاقات مع تركيا، في ضوء عزمها على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا دعما لحكومة الوفاق.

وشمل قرار البرلمان في جلسته الطارئة إلغاء جميع المذكرات التي وقعتها أو توقعها حكومة الوفاق "ما لم تصادق عليها السلطة التشريعية".

بدورها، أكدت سرت الليبية لتصنيع النفط والغاز على وضع كافة إمكانياتها لدعم "القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية بقيادة المشير خليفة حفتر في الصراع الدائر مع حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج".

ويؤكد الجيش الليبي رفضه للتدخل التركي في شؤون بلده وتصديه لأطماع أنقرة.

ويحذر المراقبون من أن إرسال قوات تركية إلى ليبيا، من شأنه أن يؤجج النزاع الذي تعاني منه هذه الدولة منذ سقوط نظام معمّر القذافي في 2011، وهي نزاعات تلقى أصداء إقليمية واسعة.

عراقيون يهتفون بصوت واحد: لا للاحتلالين الأميركي والإيراني

الديوانية (العراق) – خرج متظاهرون في مدن عدة في العراق، الأحد، وهم يهتفون "لا للاحتلالين الأميركي والإيراني"، معدلين شعارهم للمطالبة بإبعاد بلدهم عن الصراع في ظل التوتر الذي بلغ أوجه بين طهران وواشنطن إثر اغتيال الجنرال الإيراني قاسم سليماني في ضربة أميركية في بغداد. وتتمتع طهران بنفوذ كبير داخل مؤسسة الحشد الشعبي والفصائل المنضوية تحت لوائها التي تعمل على تنفيذ املاءاتها وأجنداتها التخريبية في المنطقة، فيما تنشر الولايات المتحدة جنوداً في قواعد عسكرية عراقية، ولها نفوذ لدى بعض القوات الخاصة العراقية التي تشرف على تدريبها.

وتجري التظاهرات في حين دعا البرلمان العراقي، خلال جلسة طارئة عقدها الأحد إلى "إنهاء تواجد أي قوات أجنبية" على أراضيه، إذ صادق النواب على قرار "إلزام الحكومة العراقية بحفظ سيادة العراق من خلال إلغاء طلب المساعدة".

وتنتشر قوة أميركية في العراق يبلغ عديدها 5200 جندي، تعمل على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية ضمن تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة منذ نهاية العام 2014، بناء على طلب من الحكومة العراقية.

ورفض المتظاهرون التدخلات الأميركية والإيرانية على حد سواء، مرددين هتافات ضدهما في شوارع الناصرية والديوانية والكوت والعمارة، جنوب العاصمة.

وفي الديوانية، قال أحد المتظاهرين "سنقف أمام الاحتلالين الأميركي والإيراني".

ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها "سلام لأرض السلام، خلقت للسلام وما رأت يوماً سلاماً"، تحت مروحيات الجيش العراقي التي تحلق فوق المحتجين.

ولطالما تجنب العراقيون الدخول في حرب بالوكالة بين طهران وواشنطن، لكن بعد عملية اغتيال سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبومهدي المهندس، وجد العراقيون أنفسهم عالقين وسط حرب محدقة قد تنفجر في أي لحظة.

ففي الناصرية، وقعت مواجهات بين محتجين رفضوا دخول مسيرة جنائزية لتشييع رمزي لسليماني والمهندس إلى شارع الحبوبي وسط المدينة، ما أدى إلى إصابة ثلاثة متظاهرين بجروح جراء إطلاق نار من قبل المشيّعين، وفقاً لمصادر طبية في الناصرية.

وقال المتظاهر رعد إسماعيل وهو طالب جامعي، في تصريحات صحافية "نرفض القتال بالإنابة على أرض العراق وخلق الأزمات تلو الأزمات. نحذر من أن يتم تجاهل مطالبنا تحت أي ذريعة كانت".

وبالفعل، ما هي إلا ساعات بعد انتهاء مراسم التشييع حتى أصدرت "كتائب حزب الله"، أحد أبرز الفصائل الموالية لإيران في الحشد الشعبي، تهديدات بشن عمليات انتقامية ضد مصالح أميركية في العراق.

ودعت "كتائب حزب الله" القوات العراقية إلى "الابتعاد لمسافة لا تقل عن ألف متر" عن القواعد التي تضم جنوداً أميركيين اعتباراً من مساء الأحد، ما يوحي بنيّة لاستهداف تلك القواعد. وليل السبت الأحد، وقعت هجمات صاروخية استهدفت المنطقة الخضراء شديدة التحصين في وسط بغداد حيث مقر السفارة الأميركية، وقاعدة جوية شمال العاصمة، يتواجد فيها جنود أميركيون.

بعد عملية اغتيال سليماني وأبومهدي المهندس، وجد العراقيون أنفسهم عالقين وسط حرب محدقة قد تنفجر في أي لحظة

ومنذ عملية الاغتيال، تعيش المنطقة والعالم خوفاً من اندلاع حرب.

وخرجت تظاهرة طلابية في كربلاء تندد بالتدخل الخارجي وخرق سيادة العراق، وطالبت بإخراج العراق من ساحة تصفية الحسابات الإقليمية.

وقال أحمد جواد لوسائل إعلام "نعلن اليوم استنكارنا ورفضنا التام للتدخلات الأميركية وعمليات القصف التي حدثت في العراق".

وأضاف "كما نرفض أن يصبح العراق ساحة للصراعات الدولية الإقليمية الإيرانية والأميركية، فمن يذهب نتيجة هذا الصراع هو المواطن العراقي".

وتصاعدت في الشهرين الأخيرين الهجمات على مصالح أميركية في العراق، وصولا إلى استهداف قاعدة عسكرية في كركوك شمال بغداد بثلاثين صاروخاً في الـ27 ديسمبر، ما تسبب بمقتل متعاقد أميركي.

كما تعرضت السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء، الجمعة، لهجوم غير مسبوق قام خلاله أنصار للحشد الشعبي بمحاصرتها لمدة يوم.

وفي كربلاء أيضاً، أعرب الطالب علي حسين عن قلقله من التصعيد، خصوصاً في ظل فراغ بعد استقالة حكومة عادل عبدالمهدي، وانقسام البرلمان حيال تسمية مرشح جديد أو تحديد موعد لانتخابات نيابية مبكرة يطالب بها الشارع.

وقال الشاب "نستنكر الأحداث التي وقعت في العراق بالاعتداء على سيادته من خلال الاعتداء على مقرات القوات الأمنية والحشد الشعبي وكذلك نستنكر الاعتداء الذي حصل بالقرب من مطار بغداد".

وتابع بقوله "هذا يعبّر عن غياب دولة العراق".

الأزمات تتوالى في العراق